



شبكة الانتخابات في العالم العربي

واقع المرأة في المنطقة العربية

تشرين الثاني/نوفمبر 2009

المحتويات

4	المقدمة
5	الفصل الأول: الجزائر
5	أولاً: المرأة والسلطة القضائية
5	ثانياً: المرأة والعنف
5	الفصل الثاني: البحرين
5	أولاً: المرأة والانتخابات
6	ثانياً: المرأة والتمكين الاقتصادي
7	الفصل الثالث: مصر
7	أولاً: المرأة والسلطة القضائية
7	ثانياً: تقارير ودراسات
7	الفصل الرابع: العراق
7	أولاً: المرأة والانتخابات
8	ثانياً: المرأة والسلطات المحلية
8	ثالثاً: المرأة والسلطات التنفيذية
8	رابعاً: المرأة والعنف
8	الفصل الخامس: الأردن
8	أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية
8	ثانياً: المرأة والحقوق المدنية
9	ثالثاً: المرأة والتمكين الاقتصادي
9	رابعاً: المرأة والعنف
9	خامساً: إطلاق شبكة إقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة
9	الفصل السادس: الكويت
9	المرأة العربية في المحافل الدولية
10	الفصل السابع: لبنان
10	أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية
10	ثانياً: المرأة والمناصب القيادية
10	الفصل الثامن: المغرب
10	المرأة والتمكين الاقتصادي
11	الفصل التاسع: فلسطين
11	تقارير ودراسات وبيانات

11	الفصل العاشر: السعودية.....
11	أولاً: المرأة والحقوق المدنية.....
12	ثانياً: المرأة والتمكين الاقتصادي
12	الفصل الحادي عشر: السودان
12	المرأة والانتخابات
12	الفصل الثاني عشر: سوريا
12	أولاً: المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.....
13	ثانياً: المرأة والعمل.....
13	الفصل الثالث عشر: تونس
13	المرأة والانتخابات
14	الفصل الرابع عشر: الإمارات
14	المرأة والسلطات التشريعية والتنفيذية
14	الفصل الخامس عشر: تقارير ودراسات.....
14	التقرير العالمي لضياع تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.....

المقدمة

"سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمرأة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية"، في ضوء المحاور التالية:

1. المرأة والمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
2. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
3. المرأة والسلطة التنفيذية.
4. المرأة والسلطة القضائية.
5. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.
6. المرأة والتمكين الاقتصادي.
7. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

تناولت الحلقة السابعة عشر من سلسلة الحلقات الشهرية (واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية) الأحداث التي استجرت خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2009، والمتعلقة بتمكين المرأة سياسياً وكل ما من شأنه التأثير في وصولها إلى مراكز صنع القرار في 15 فصلاً ضمت الدول العربية التالية: الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وفلسطين والسعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات) بالإضافة إلى فصلاً مستقلاً تناول التقارير والدراسات المتعلقة بالمرأة بصورة عامة في المنطقة العربية.

الفصل الأول: الجزائر

أولاً: المرأة والسلطة القضائية

قُدرت نسبة النساء في قطاع العدالة في الجزائر بـ37.5% حالياً، وفقاً لما أعلنه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال إشرافه على افتتاح السنة القضائية الجديدة 2009 - 2010 بمقر المحكمة العليا بالجزائر العاصمة.

ثانياً: المرأة والعنف

أشارت جريدة (الأيام) الجزائرية في عددها الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن تقارير مصالح الأمن خلال السداسي الأول من عام 2006، سجلت 3865 قضية عنف ضد المرأة، تصدرتها قضايا الاعتداءات الجسدية بـ 2497 قضية يليها التحرش الجنسي بـ 151 قضية والاعتداء والتحرش الجنسي بـ 124 قضية والقتل العمد بـ 16 قضية. إلى جانب تورط ما يزيد عن 3000 شخص في تلك القضايا خلال ذات الفترة على رأسهم الأزواج والآباء والإخوة وهو عرف تراجعاً بعد أن كان عدد النساء ضحايا العنف خلال 2005، حوالي 7419 امرأة منهن 5179 تعرضن لعنف جسدي و34 للقتل العمدي فيما تعرضت 1753 لسوء المعاملة و176 للتحرش الجنسي.

أما في سنة 2009 فأظهرت دراسة حديثة قامت بها الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة، أن كل امرأتين من مجموع 10 نساء يتعرضن للعنف داخل الأسرة، وأن 10% من النساء الجزائريات يتعرضن إلى عنف جسدي الممارس في أغلب الأحيان من قبل الأزواج وتعتبر النساء المطلقات والأرامل من بين النساء الأكثر عرضة للعنف في الأسرة حيث أن 20% منهن يتعرضن إلى الإهانة و5% يتعرضن إلى عنف مادي. أما بخصوص عدد النساء ضحايا العنف واللاتي تم استقبالهن من قبل مصالح الشرطة على المستوى الوطني فيقدر بـ9000 ضحية عنف بمختلف أشكاله خلال السنة الماضية، وفيما يتعلق بأنواع العنف الزوجي خلال 12 شهراً الأخيرة، حل الضغط النفسي في المرتبة الأولى بنسبة 31,3 %، في حين جاء العنف اللفظي بنسبة 19,1% في المرتبة الثانية أما العنف الجنسي احتل المرتبة الثالثة بنسبة 10,9%. وفيما يتعلق بالمؤشر العام لأعمال العنف في الأسرة وأسرّة الزوج فيقدر بـ17,4% كما يحتل العنف اللفظي نسبة 10,8 في الفضاءات العمومية ويليه العنف الجسدي بـ4,7%. ولو أنها أرقام تبعث على التفاؤل إلا أنها لا تزال إحدى القضايا الشائكة في المجتمع.

الفصل الثاني: البحرين

أولاً: المرأة والانتخابات

أعلنت 8 شخصيات نسائية بحرينية عزمها دخول الانتخابات النيابية والبلدية 2010، ما بين مرشحة مؤكدة ومرشحة محتملة. ليشكلن ما نسبته 6% من إجمالي عدد المرشحين الذين أعلنوا ترشحهم خلال تشرين

الثاني/نوفمبر 2009. بالمقابل أظهرت إحصائيات الموقع الإلكتروني (البحرين 2010) المتخصص في شؤون الانتخابات البحرينية أن نسبة المرشحين الرجال وصلت إلى 94% وهو ما يمكن أن يعكس طبيعة تشكيلة المجالس البلدية والمجلس النيابي في تشكيلته المقبلة ليسيطر الرجال على معظم مقاعده. وأشارت العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن تأخر المرشحات في الإعلان عن ترشهن شكل كان عائقاً سلبياً في الفوز خلال الانتخابات السابقة التي جرت في 2002 و2006. وأشارت الإحصائيات إلى أن 4 مرشحات حسمن ترشيحن مبكراً للانتخابات المقبلة (مرشحات مؤكدات)، فيما لا يزال ترشيح النصف الآخر من المرشحات غير مؤكد (مرشحات محتملات). واحتلت محافظة المحرق المرتبة الأولى في أعلى عدد من المرشحات، إذ سجل موقع (البحرين 2010) 3 مرشحات في المحافظة، وهن: الدكتورة أنيسة فخرو (الدائرة السابعة) للانتخابات النيابية، وصباح الدوسري (الدائرة السابعة) للمقعد البلدي، وبدرية علي (الدائرة الثامنة) للمقعد البلدي في نفس المحافظة. وجاءت محافظتا الوسطى والجنوبية في المركز الثاني بالتساوي، إذ سجلت كل محافظتين مرشحتين لكل منهما، إذ أعلنت كل من النائب الحالي لطيفة القعود (الدائرة السادسة) إعادة ترشحها للمقعد النيابي مجدداً، وأمل شريدة (الدائرة الأولى) للمقعد النيابي للمنافسة على مقعد الدائرة ضد النائب السلفي المستقل الشيخ جاسم السعيد الذي يمثل الدائرة في مجلس النواب على مدى فصلين تشريعيين (8 سنوات). وفي المحافظة الوسطى فقد أعلنت كل من فوزية زينل (الدائرة الثامنة) ترشحها للمقعد النيابي، وكشفت لطيفة البونوطة (الدائرة التاسعة) ترشحها للمقعد النيابي لتواجه رئيس مجلس النواب خليفة بن أحمد الظهراي. بينما جاءت محافظة العاصمة أخيراً بمرشحة واحدة فقط، حيث أعلنت جميلة السماك ترشحها في الدائرة الثانية، فيما خلت المحافظة الشمالية من أي مرشحات حتى الآن.

ثانياً: المرأة والتمكين الاقتصادي

لم تتمكن المرأة البحرينية من تعزيز حضورها في انتخابات (بيت التجار)، وذلك خلال انتخابات غرفة تجارة وصناعة البحرين التي جرت في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وبقيت سيدة الأعمال (أفنان الزباني) وحيدة في المجلس الجديد أمام 17 رجلاً، وسجلت (الزباني) نفسها كأول بحرينية تنتخب لدورتين متتاليتين. وفي ذات السياق، تمثل المرأة البحرينية في غرفة تجارة وصناعة البحرين 1273 عضواً من أصل 6276 عضو منتسب للغرفة. يذكر أن عضوية المرأة في الغرفة ارتفعت إلى حوالي 18,70% وتبلغ نسبة العضوات المشتركة 14,46% فيما ارتفعت نسبة السجلات التجارية المملوكة للنساء إلى 38,3% من مجمل السجلات التجارية في البحرين.

الفصل الثالث: مصر

أولاً: المرأة والسلطة القضائية

بلغت نسبة قاضيات المحاكم الاقتصادية في مصر 15%، حسب ما ذكر المستشار (ممدوح مرعى) وزير العدل المصري.

ثانياً: تقارير ودراسات

أشارت جريدة (المصري اليوم) في عددها الصادر بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، إلى أن الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، أكدت وجود العديد من أوجه التمييز في مصر، متمثلة في عدة قوانين دون سند دستوري، وأشار تقرير الظل الذي أعدته الشبكة، الخاص بتنفيذ (خطة عمل إسطنبول) حول المساواة بين الجنسين في المنطقة الأورو متوسطة إلى حدوث بعض التقدم خلال الثلاث سنوات الأخيرة بالنسبة للتشريعات الخاصة بحقوق المرأة، مثل توحيد سن الزواج للجنسين 18 عاماً، ورفع سن حضانة الأم للأطفال الذكور إلى 15 عاماً، وإدراج مادة تحرم ختان الإناث في قانون العقوبات.

وحول المشاركة العامة للنساء في الحياة المدنية والسياسية، نوه التقرير بانخفاض نسبة مشاركة المرأة في البرلمان إلى 1,8% بعد انتخابات عام 2005، مقارنة بنسبة النساء التي وصلت 3,9% و 9% و 8,5% في أعوام 1987 و 1979 و 1984.

وذكر التقرير أن نسبة السيدات اللاتي شغلن مناصب وزارية انخفضت إلى 3% عام 2008، مقارنة بـ 4,3% عام 2007، فيما ارتفعت نسبة اللاتي شغلن منصب نائب وزير إلى 16,7% عام 2008، مقابل 15,4% في العام السابق، كما انخفضت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا إلى 12,8% عام 2008 مقابل 15,3% في 2007، فضلاً عن انخفاض نسبة شاغلات منصب مدير عام من 16,3% عام 2007 إلى 15% عام 2008.

الفصل الرابع: العراق

أولاً: المرأة والانتخابات

أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2009، نظام تصديق المرشحين لانتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2010 والإجراءات التي تنظم عملية الترشح. وحول تقديم قوائم المرشحين، نص النظام على أن لا تقل نسبة النساء في قوائم مرشحي الكيانات والائتلافات المختلفة عن 25%.

ثانياً: المرأة والسلطات المحلية

وافق مجلس محافظة (المتنى) العراقية على طلب عضوات المجلس بتعيين محرم، كحماية لهن بدلاً من أن يقوم المجلس بتعيين حماية لهن من الغرباء وبراتب شهري قدره 200,000 دينار عراقي. وقد أثار هذا القرار جدل كبير في الأوساط النسوية ومنظمات المجتمع المدني، حيث اعترضوا على هذا القرار وعدوه تمييزاً ضد المرأة.

ثالثاً: المرأة والسلطات التنفيذية

تخرجت خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2009، الدورة التأهيلية العشرين "دورة الولاء للعراق" من ضباط وضابطات المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري التي تنظمها وزارة الداخلية العراقية. وضمت الدورة 50 طالبة ستحمل رتبة ملازم شرطة لأول مرة في تاريخ الوزارة منذ تأسيسها عام 1922.

رابعاً: المرأة والعنف

كشفت وزارة حقوق الإنسان العراقية عن وجود تنسيق مع الأمم المتحدة وعدد من الوزارات ذات العلاقة بالإعداد لمشروع يمتد للسنوات الثلاث المقبلة يهدف للحد من العنف الأسري والمجتمعي ضد المرأة.

الفصل الخامس: الأردن

أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية

بلغت نسبة العاملات في القوات المسلحة الأردنية من النساء للعام 2009 حوالي 11%، وذلك وفقاً لما أعلن عنه رئيس هيئة العمليات والتدريب اللواء الركن (محمد الرعود).

ثانياً: المرأة والحقوق المدنية

ذكرت جريدة (العرب اليوم) في عددها الصادر بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر، أن كشف تحليل البيانات الرسمية الذي قامت به منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة حول طبيعة العمل في القطاع الخاص، بأن الفجوة في الأجور بين النساء والرجال من فئة المتخصصين الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى تصل إلى 35% في حين أن الفجوة في مجال العاملين في الخدمات والباعة وعمال الزراعة قد بلغت 14% كما بلغت 8% في مجال الفنيين والمساعدين وصفر في مجال المهن الأولية. وبناء على ما سبق أكدت ممثلة المشروع في الأردن (ثرثيا الرئيس) في اللقاء التشاوري الذي عقدته منظمة العمل الدولية على أن هناك تمييزاً واضحاً في الأجور بين الرجل والمرأة في الأردن. وبالنسبة للقطاع العام

بينت الرئيس أن نظام الخدمة المدنية الأردني يمنح مزايا أكثر للرجل عن المرأة بالنسبة للعلاوة العائلية إذ يحرم منها المرأة، من منطلق أن راتب المرأة ينظر إليه على أنه مكمل وليس أساسياً في إعالة الأسرة.

ثالثاً: المرأة والتمكين الاقتصادي

دعا خبراء ومختصون في الأردن إلى مواجهة تراجع مساهمة المرأة في سوق العمل وذلك خلال ندوة (المرأة الأردنية في الاقتصاد عام 2015)، وأظهرت الأمانة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة (أسمى خضر) أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية لا تزيد عن 16% وأن نسبة البطالة تصل إلى 24,3% بين النساء في حين تصل بين الرجال 10,3%.

رابعاً: المرأة والعنف

تحت شعار (كلنا مسؤولون التزم، نفذ، طالب، يمكن وقف العنف ضد النساء) بدأت في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، في الأردن حملة الـ 16 يوماً التي تعتمد سلسلة من النشاطات للتركيز على مناهضة العنف ضد المرأة. وتسلط الحملة الضوء في مختلف دول العالم على قضية العنف الذي يمارس تجاه العديد من النساء في معظم بقاع الدنيا حيث يشارك عشرات الآلاف في مختلف الدول منذ عام 1991 - لمحاربة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وتبنى الحملة رسالة (إن حقوق المرأة هي حقوق إنسان وأن العنف ضد المرأة هو خرق لحقوق الإنسان).

خامساً: إطلاق شبكة إقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة

أطلق المعهد الدولي لتضامن النساء في الأردن خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بالتعاون مع مؤسسة هينرش بل الألمانية، شبكة إقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة شبكة (سلمى). والشبكة تضم إضافة إلى الأردن سبع دول هي: تونس والجزائر ولبنان والمغرب ومصر وفلسطين واليمن والبحرين.

الفصل السادس: الكويت

المرأة العربية في المحافل الدولية

نجحت الدكتورة (فايزة الخرافي) في تحقيق انتصار جديد للمرأة الكويتية والعربية في المحافل الدولية، عندما تم انتخابها بالإجماع عن العالم العربي نائبا لرئيس أكاديمية العالم الثالث للعلوم والتكنولوجيا TWAS خلال الاجتماع العشرين للأكاديمية، والمؤتمر العام الحادي عشر الذي عقد في مدينة دربان في جنوب إفريقيا.

الفصل السابع: لبنان

أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية

حصلت المرأة اللبنانية في الحكومة الجديدة التي أفرزتها نتائج الانتخابات النيابية 2009، على حقيبتين وزاريتين، الأولى حقيبة وزارة الدولة للسيدة منى عفيش وهي من حصة رئيس الجمهورية، والثانية حقيبة وزارة المالية للسيدة ريا الحفار من حصة رئيس مجلس الوزراء (الحريري). يذكر أنه لم يتاح للمرأة اللبنانية أن تتسلم حقايب وزارية إلا بدءاً من العام 2004، أي بعد 40 عاماً على دخولها الندوة البرلمانية عام 1963.

ثانياً: المرأة والمناصب القيادية

فازت المحامية أمل حداد بمنصب نقيب المحامين في بيروت في الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، لتصبح المرأة الأولى التي تصل إلى هذا المنصب منذ تأسيس النقابة قبل 90 عاماً.

الفصل الثامن: المغرب

المرأة والتمكين الاقتصادي

وقع خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2009، الاختيار على 5 مشاريع جديدة للانضمام إلى (حاضنة مشاريع) أنشأتها جمعية النساء المقاولات في المملكة المغربية، التي تتكفل بتحفيز النساء حاملات المشاريع الواعدة على خلق مقاولات خاصة بهنّ. وتتركز إستراتيجية هؤلاء النساء المقاولات، في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، على تشجيع وتنمية روح المبادرة للمرأة من خلال إنشاء الأعمال التجارية. وسيمتد التركيز على خلق مشاريع في مناطق (الرباط وفاس وطنجة). ويصل عدد النساء رئيسات المقاولات، حسب إحصاء أنجز سنة 2004، قرابة 5000 امرأة.

الفصل التاسع: فلسطين

تقارير ودراسات وبيانات

عقدت وزارة المرأة الفلسطينية خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2009، لقاء تناولت فيه تحليل واقع المرأة الفلسطينية في صنع القرار، وأشار اللقاء إلى أن نسبة النساء في الأحزاب السياسية مازالت منخفضة حيث شكلت ما نسبته 25% في عضوية حركة (فتح) وشكلت ما نسبته 5% من اللجنة المركزية للحركة. وأظهر التحليل الذي أجرته الوزارة، والذي عرض خلال اللقاء، تطور مكانة المرأة في المجلس التشريعي، حيث بلغ عددهن في الانتخابات الأخيرة 17 عضوة من المجموع الكلي لأعضاء المجلس والبالغ عددهم 132، وعلى صعيد الوزارات والسفارات فقد تمكنت المرأة من احتلال خمسة مناصب في الوزارات وتمثيل ما نسبته 5,4% في السفارات حالياً.

ويشار حسب التحليل إلى أن نسبة النساء في المجالس المحلية وصلت لـ 20% عام 2006، وتمكنت امرأة واحدة من تولي منصب رئيسة بلدية (رام الله)، وفي إطار النظام القضائي فتبين أن نسبة المحاميات قد بلغت 17% والقاضيات 7% في الضفة، و16,3% و4,2% في قطاع غزة، وعن نسبة تمثيل المرأة في مجالس الطلبة فأبرز التحليل أنها متراوحة بين الجامعات وسبب ذلك البيئة المحافظة في تلك المناطق. وعلى صعيد العنف المبني على النوع الاجتماعي، بين التحليل أن دراسة قام بها جهاز الإحصاء عام 2005 أشارت إلى أن 61,7% من النساء يتعرضن للعنف النفسي، و23,3% يتعرضن للعنف الجسدي.

الفصل العاشر: السعودية

أولاً: المرأة والحقوق المدنية

أشارت جريدة (الرياض) في عددها الصادر بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، إلى أن تأجيل الفصل في القضايا الأسرية في المحاكم، يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المرأة (سواءً كانت السعودية أو الأجنبية)، ومن خلال دراسة جديدة أثبتت أن القضايا الزوجية سواء طلب الطلاق أو الخلع أو النفقة في المحاكم السعودية تصل إلى 40% من حجم القضايا الواردة إلى المحاكم، ويذكر أن المحاكم السعودية تقضي ما بين 25-35 حالة طلاق يومياً .

ثانياً: المرأة والتمكين الاقتصادي

فازت السعودية عادة بأعقيل بجائزة أفضل مشروع تجاري نسائي على مستوى العالم، من قبل منظمة شباب الأعمال العالمية YBI، في إنجاز عربي وخليجي غير مسبوق. وقد تم اختيار مشروع السيدة السعودية (مركز المدينة لأطفال التوحد)، من بين 40 مبادرة مستقلة لمشروعات الشباب من جميع أنحاء العالم. وعلى صعيد متصل، افتتح خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2009، مركز الاتصال التابع لإدارة التواصل والنشرات بالغرفة التجارية الصناعية في جدة بالمملكة العربية السعودية والذي يدار بطاقم نسائي، ويهدف إلى بناء قاعدة بيانات محلية ودولية للتواصل مع القطاعات الحكومية والخاصة وشرائح المجتمع في مختلف الفعاليات.

الفصل الحادي عشر: السودان

المرأة والانتخابات

وقعت المفوضية القومية للانتخابات في السودان في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 مع صندوق الأمم المتحدة لدعم المرأة، اتفاقية لتدريب وتنقيف المرأة بالولايات السودانية وذلك استعداداً للانتخابات العامة في 2010. وتتمثل الاتفاقية في قيام عدد من ورش العمل لتنقيف وتدريب المرأة تهدف إلى تعريف المرأة ورفع وعيها بحقوقها حتى تتمكن من خوض الانتخابات وهي أكثر دراية ومعرفة بحقوقها.

الفصل الثاني عشر: سوريا

أولاً: المرأة وقوانين الأحوال الشخصية

دعا أكثر من 100,000 متقف سوري الرئيس بشار الأسد بإيقاف مسودة قانون الأحوال الشخصية الجديد وتشكيل لجنة مؤلفة من هيئات حكومية وهيئات من المجتمع الأهلي والحقوق والتقافي وناشطين وأعضاء يمثلون كافة الطوائف الدينية وبشكل معن وبإشراف الهيئة السورية لشؤون الأسرة والعمل معاً على إصدار قانون أسرة وطني يلبي حاجات العصر. مشيرين إلى أن القانون الجديد لا يزال يتضمن نفس المشكلات مثل سن الزواج والحضانة والطلاق والنفقة وتعدد الزوجات.

ثانياً: المرأة والعمل

أشار منسق المكتب التنفيذي للمجلس العلمي للصناعات الدوائية في سوريا إلى وجود أكثر من 70% من الدارسين للصيدلة في الجامعات السورية من الإناث وهذا رفع من نسبة وجود المرأة في مواقع قيادية فمن أصل 17 معملاً دوائياً في دمشق هناك ثمانية معامل مديروها الفنيون سيدات.

الفصل الثالث عشر: تونس

المرأة والانتخابات

أفرزت الانتخابات التشريعية التونسية 2009 تقدماً ملحوظاً في تواجد المرأة داخل البرلمان التونسي، فالعدد الإجمالي للنساء المنتخبات في المجلس قدر خلال الدورة النيابية الجديدة بـ59 امرأة وهو ما يمثل نسبة 27,57% من العدد الإجمالي للنواب البالغ عددهم 214 نائباً. وبالنسبة لحظوظهن داخل أحزابهن فكان على النحو الآتي :- ارتفعت نسبة تواجد المرأة إلى 31,68% بالنسبة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم)، إذ تمكنت 51 سيدة من الفوز في الانتخابات وذلك من مجموع 161 نائباً تجمعيّاً. أما في صفوف المعارضة، فإن نسبة تواجد المرأة في البرلمان لا تزيد على 15,9% إذ يقدر العدد الإجمالي للنساء المنتميات للمعارضة بـ8 برلمانيات على أن حزب الخضر للتقدم (توجه بيئي) هو الأكثر تمثيلاً في صفوف نوابه بالبرلمان إذ تشارك المرأة بنسبة 50% أي 3 نائبات على 6 نواب تمكنوا من الوصول إلى البرلمان لأول مرة.

ويفسر اتساع الفارق بين تمثيل المرأة بين المعارضة والحزب الحاكم باعتماد التجمع الدستوري الديمقراطي نظام الحصص في معاملته مع المرأة وتخصيص نسبة 30% بصفة مسبقة ومهما كانت النتائج لفائدة المرأة. في حين أن أحزاب المعارضة لم تحذُ حذو الحزب الحاكم، وتركت المسائل لأفضل العناصر السياسية لديها بقطع النظر عن الجنس امرأة أم رجلاً. حول هذا الموضوع قالت نسيم الغنوشي (نائبة برلمانية عن التجمع الدستوري الديمقراطي للمرة الثالثة) إن «كفاءة المرأة التونسية وإمكاناتها هي التي تمكنها من دخول البرلمان.. وللمرأة القدرة الفائقة على تناول المواضيع ذات التوجه الاجتماعي، فمشاريع القوانين تشهد مشاركة نشيطة من المرأة التي غالباً ما تكون قريبة من مشاغل الناس ومحتكة بمشاكلهم».

وفي نفس السياق تم انتخاب السيدة (حبيبة بن عمارة المصعبي) نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب، وبالنسبة للانتخاب رؤساء اللجان الدائمة في المجلس فقد تم انتخاب السيدة (عفيفة صالح غانمي) رئيسة لجنة التشريع العام والتنظيم العام للإدارة، والسيدة (سميرة بعيزيق سلامة) مقررة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية.

الفصل الرابع عشر: الإمارات

المرأة والسلطات التشريعية والتنفيذية

أكدت الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة (الاتحاد النسائي العام) في دولة الإمارات بمناسبة الذكرى 38 لتأسيس الاتحاد، أن المرأة الإماراتية تتقلد 4 حقائب وزارية وتشغل 9 مقاعد برلمانية إلى جانب العديد من المناصب التشريعية والقضائية والتنفيذية والدبلوماسية.

الفصل الخامس عشر: تقارير ودراسات

التقرير العالمي لضياع تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء

حلت اليمن في ذيل التقرير العالمي لضياع تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، وصنفت اليمن في المرتبة 134 وفي المرتبة الأخيرة في التقرير الذي أصدره المنتدى العالمي الاقتصادي، معتبراً ذلك تراجعاً دراماتيكياً، خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث كانت المرأة اليمنية تحتل المرتبة 115 في العام 2006 في نسبة التكافؤ، ووصلت إلى 128 في 2007 أما في عام 2008 فقد تراجعت اليمن في قائمة تكافؤ الفرص إلى المرتبة 130 و هي ذات المرتبة التي حصلت عليها السعودية لهذا العام.

وأشار التقرير إلى أن الكويت تعد الأولى عربياً في نسبة ضياع التكافؤ، بين كل الدول العربية التي تقبع في القائمة بعد المائة عالمياً، وبترتيب 105 عالمياً، تليها عربياً تونس في المرتبة 109 و الإمارات 112، أما لبنان فلم تكن ضمن الدول التي شملها التقرير.

وأشار التقرير إلى أن السعودية والبحرين نجحتا في تقليص الفجوة بين المرأة والرجل ولو بنسبة قليلة مقارنة مع عام 2008، فيما ازدادت الفجوة في كل من الإمارات وقطر والكويت و اليمن.

وجاءت أيسلندا في المركز الأول عالمياً في نسبة ضياع التكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل، تلتها فنلندا فالنرويج والسويد، وبنسب متفاوتة حسب التقرير.

ويأتي ذلك التراجع الدراماتيكي في ضياع التكافؤ باليمن في وقت قريب من إعلان الحكومة عن نية لإنشاء كوته نسائية، تخصص فيها نسبة 15% للمرأة، و هو الأمر الذي تعرض لانتقادات واسعة من قبل الكثير من الناشطات السياسيات اللاتي اعتبرنه انتقاص من دورهن، الذي يجب أن تفرضه لا أن تمنح إياه كالصدقة أو المنحة الحكومية، وفق ما خلصت إليه ندوة تمكين المرأة سياسياً التي نظمها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان في مطلع العام الماضي بفندق عدن. إضافة إلى ما يعتقده منتقدي هذا التوجه الذي يحد من دور المرأة التي هي أكثر من نصف المجتمع، معتبرين أن تحديد نسبة معينة للمرأة في المجلس التشريعي أو غيره، يحجم دور المرأة في المجتمع، ويضعف أنشطتها المجتمعية والسياسية وغيره. كما تعتقد المؤسسات النسوية أيضاً.

وأشار التقرير إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح المعارض أكثر الأحزاب عرضه للانتقادات في نسبة ضياعه للفرص بين الرجل والمرأة، سيما وأن قاعدته الانتخابية الأكبر هي من النساء، حيث لفت التقرير الانتباه إلى أن العديد من القيادات الرئيسية في حزب الإصلاح المعارض تحرم وتمنع تولي المرأة قيادة الرجل أو عضوية البرلمان، وخاصة من التيار السلفي بقيادة الشيخ محمد الصادق و التيار الاخواني من الحزب بقيادة الشيخ عبد المجيد الزنداني، وكما أعلنه الأخير في مقابلة مع قناة الجزيرة مؤخرًا.

وأكد التقرير أن الأمانة العامة للإصلاح خالية من النساء باستثناء امرأة واحدة فقط بين 18 رجلاً، وتعمل على إدارة القطاع النسوي، بينما بقية الإدارات تخضع لقيادة الرجل، أما في مجلس شورى الإصلاح (المكتب السياسي) فان 13 امرأة فقط استطاعت الحصول على عضويته و ذلك بنسبة 9%، وبعد أن قبله عدد من شيوخ حزب الإصلاح على مضمض، وفق ما ورد في التقرير.